

أزمة التقاوي في مصر بين نفي الحكومة وشكوى الفلاحين: أين تعطلت المنظومة؟



الثلاثاء 3 فبراير 2026 م

تنصاعد شكاوى فلاحين ومزارعين من تعثر منظومة التقاوى المعتمدة، بين الحديث عن ندرة في بعض المنافذ الرسمية، وارتفاع كلفة الشراء، وتزايد الاعتماد على قنوات غير رسمية تُعرض فيها تقاوي مجهولة المصدر أو متفاوتة الجودة [١] وفي المقابل، تُصر جهات رسمية على أن الإمدادات متوافرة وأن ما يُتداول عن نقص حاد “غير دقيق”， ما يضع المشهد في منطقة رمادية: أزمة حقيقة على الأرض عند بعض المزارعين، مقابل رواية حكومية ترى أن الخلل في الانطباعات أو في التوزيع لا في الكميات [٢]

هذه الفجوة بين ما يقوله الفلاح وما تعلنه المؤسسات ليست تفصيلاً إعلامياً، بل نقطة حساسة تعس الأمن الغذائي ودورة الإنتاج الزراعي بأكملها [٣] فالتقاوي ليست ساعة هامشية يمكن تعويضها بسهولة؛ هي “بداية الموسم”， وإذا اضطربت البداية انعكس ذلك على الإنتاجية، وعلى تكلفة الغذاء لاحقاً، وعلى ثقة المزارع في الإرشاد الزراعي وسلسل الإمداد [٤]

مظاهر الأزمة كما يراها الفلاحون: ندرة موضعية وسوق غير رسمية ومخاوف جودة

في روایات متداولة على منصات محلية وتقارير صحفية، يصف فلاحون صعوبة الحصول على التقاوي المعتمدة في الوقت المناسب من بعض نقاط التوزيع، أو اضطرارهم للبحث عنها في أسواق بديلة بأسعار أعلى [٥] وتشير هذه الروايات إلى أن المشكلة ليست في “اختفاء” التقاوي دائمًا، بل في تذبذب وصولها وتفاوتها بين المناطق، وهو ما يخلق شعوراً بالظلم: مزارع يحصل على احتياجاته بسهولة، وآخر يظل في دائرة انتظار وقلق [٦]

ومع أي اضطراب في المعروض أو في آليات الصرف، تنشط تلقائياً قنوات غير رسمية [٧] هنا تبدأ مخاطر أكبر: تقاوي مغشوسة أو مختلطة، عبوات بلا بيانات دقيقة، أو أصناف لا تناسب التربة والظروف المحلية [٨] وحين تقع الخسارة، لا تكون الخسارة في ثمن التقاوي فقط، بل في موسم كامل وتکاليف رى وعملة وتجهيزات [٩] لهذا تحول أزمة التقاوي بسرعة إلى أزمة ثقة: ثقة في المنافذ، وثقة في الرقابة، وثقة في منظومة الاعتماد [١٠]

الرواية الرسمية: “التقاوى متوافرة” لكن أين يضيع أثرها؟

على الجانب الآخر، نقلت تغطيات اقتصادية عن جهات رسمية أن مخزون التقاوي المعتمدة والأسعددة المدعمة كافية، وأن ما يثار عن نقص في المنافذ لا يعكس الصورة العامة [١١] وتذهب هذه الرواية إلى أن الإمدادات موجودة، وأن المشكلة قد تكون في تداول معلومات مضخمة أو في حالات فردية لا تعبّر عن السوق [١٢]

لكن حتى لو صحّ أن الكميات الإجمالية متوافرة، يبقى السؤال الأهم: لماذا لا يشعر بها جزء من الفلاحين؟ هنا تظهر فرضيات عملية لا تتناقض بالضرورة مع نفي “العجز الكلي”: مثل ضعف التنسيق بين المخازن ونقاط الصرف، أو بطء الدورة الإدارية، أو غياب آلية شفافية تُظهر للنحو أين توافر التقاوي ومتى تصل، أو اختلاف معايير الصرف من جمعية لأخرى [١٣] في هذه الحالة يصبح “التوافر على الورق” غير كافٍ، لأن الزراعة لا تنتظر، والمزارع يتعامل مع نافذة زمنية ضيقة وحساسة [١٤]

أسباب الخلل المحتملة: التوقيت والتمويل والرقابة وسلسلة الإمداد

تارياً، تتأثر سوق التقاوي في مصر بعدة حلقات إذا ضعفت حلقة واحدة اخترق المسار كله من هذه الحالات الاستيراد لبعض المحاصيل، وتدير العملة، وإجراءات الحجر والاعتماد، ثم النقل والتوزيع وفي محاصيل أخرى تعتمد أكثر على الإنتاج المحلي، يصبح التحدي في توسيع الإكتار المحلي، وتحسين الجودة، وضمان نقاء الأصناف، ومنع التسرب إلى السوق غير الرسمية

وُظهر تقارير عن بعض القطاعات الزراعية، مثل ملف تقاوي البطاطس، أن حركة الاستيراد والتوريد والمتابعة موضوع شديد الحساسية ويغير مع ظروف السوق وإجراءات الجهات المعنية

هذا المثال يوضح الفكرة العامة: أي اهتزاز في الحلقة اللوجستية أو التمويلية أو التنظيمية يعكس سريعاً على المزارع، حتى لو كانت السياسة الرسمية "توفير" لا "منع".

أما الرقابة، فهي قلب الأزمة عند كثير من الفلاحين: عندما تغيب الرقابة الفعالة عن الأسواق الموازية، تنتشر التقاوي الرديئة، وعندما لا تُعلن نتائج الفحص والتحاليل وآليات الشكاوى بوضوح، يشعر المزارع أنه وحده في مواجهة الخسارة وفي النهاية، تحول التقاوي من "مدخل إنتاج" إلى "مقامرة" لا ينبغي أن تكون موجودة أصلاً في قطاع استراتيجي

واخيراً فإن أزمة التقاوي ليست سؤالاً عن وجود السلعة من عدمه فقط، بل سؤال عن عدالة التوزيع، وسرعة الوصول، وضمان الجودة، وقدرة الدولة على سد الفجوة بين التصريحات العامة وتجربة الفلاح اليومية إن كانت التقاوي متوفرة كما تقول الجهات الرسمية، فال الأولوية تصبح لإصلاح مسار التوزيع والشفافية والرقابة حتى يصل أثر التوافر إلى الحقل لا إلى البيان وإن كانت الشكاوى تعكس نقصاً فعلياً في مناطق بعينها، فالمطلوب تدخل سريع يضمن التوريد في الوقت المناسب ويحاصر السوق غير الرسمية قبل أن تبتاع الموسم وفي الحالتين، الحل يبدأ من الاعتراف بأن نجاح منظومة التقاوي يُقياس بما يصل للفلاح في موعده وبجودة مضمونة، لا بما هو مكتوب في السجلات